



# مجلس الشعب يقر حل الاتحاد العام للتعاون السكني.. وقانون جديد تضمن آلية تعيين المعيدين في الجامعات الخاصة سجال التجار و«التموين» حول مشروع قانون «الغرف» بدأ تحت قبة «الشعب»

## الشهابي: نريد غرف تجارة فاعلة ومرنة تتمتع باستقلالية - النداف: المشروع أعطى الحق لـ ١١٠ ألف تاجر بالترشح بعدما كانوا محرومين منه



محمد منار حميجو

يبدو أن مشروع قانون غرف التجارة بدأ يثير الجدل كما هو متوقع تحت قبة مجلس الشعب نتيجة ما عكسته الاجتماعات السابقة للجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة من جلسات حامية أثناء مناقشتها للمشروع ظهر فيها الخلاف واضحاً بين التجار ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ما انعكس بحدوث خلافات بين أعضاء اللجنة، وانعكس ذلك بخلافات تحت القبة بين مؤيد لهذا المشروع وبين مطالب بإعادته إلى الحكومة لكن الجميع متفق على ضرورة إخراج قانون عصري يواكب المرحلة.

وبدا المجلس أمس بمناقشة مشروع القانون فأقر المادة الأولى منه المتعلقة بالمصطلحات والمعاني بينما صوت على إعادة المادتين الأولى والثانية المتعلقة بإحداث الغرف وتعريفها لإعادة صياغتهما.

وبعد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة فارس الشهابي إلى إقرار قانون عصري ومرن ومتناسق ومناسب للمرحلة القادمة وموائم لتطورات العصر ومواكب للمعايير العالمية في عمل وانتخابات التجارية يمتد إلى عقود، مضيفاً: نريد غرف تجارة فاعلة ومرنة تتمتع بديمقراطية واستقلالية تحت سماء الوطن وسقف الدستور وضمن إطار القانون. وفي مداخلة له تحت القبة شد الشهابي على العمل لتعزيز مبادئ المشاركة واللامركزية والثقة المتبادلة التي تشادي بها الحكومة والتخلي عن المركزية والتبعية وأجواء عدم الثقة التي يمكن أن توجد، طالباً من أعضاء المجلس أن يميزوا طبيعة عمل الغرف وأنها ليست منظمات أو نقابات.

وأوضح الشهابي أنه لوحظ في بداية نقاش المشروع تناقض وخلط واضح بين مفاهيم «قانون ناظم ونظام داخلي وتعليمات تنفيذية» وخط بين مفاهيم «غرف وجمعيات ونقابات ومنظمات شعبية»، مبيناً أن للفرق بينها وبين الخاصة وعراقتها فهي عمل تطوعي خدومي غير مأجور وأموالها خاصة. وأضاف الشهابي: ولأجل ذلك علمنا بشغافية ليكون مشروع القانون موائماً لقوانين الغرف الأخرى وأخرها قانون غرف الصناعة الذي صدر في عام ٢٠٠٩ فعدلتنا ٢٩ مادة من أصل ١٠٩ مواد واستمعنا إلى اعتراضات غرف التجارة، مؤكداً أنه تم الأخذ ببعضها. وأشار الشهابي إلى أن النقاشات في اللجنة كانت حامية وجريئة لكنها صادقة ومهنية لم تقسد للود والاحترام قضية.

**الوزير يوضح**  
وأكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أن مشروع القانون أعطى

المشروع هو أقل بكثير ممن هو مطلوب، مطالباً بإعادته إلى الحكومة ليتم الارتقاء به إلى مستوى القوانين الحالية. وأكد طعمه أنه من الواجب تطوير عمل مناخ العمل نفسه بما يعكس على حياة المواطن وليس أن يكون المعيار هو نجاح الوزارة في عدد الضبوط وإغلاق المحلات، مشيراً إلى أن الهدف تطوير البلد وليس القانون فقط. وأكد النداف أن القانون سعت إلى تطوير القانون وأنا أؤيد هذا السعي ولكن هذا المشروع كما جاء من الحكومة لا يواكب التطور الكبير في التجارة والاقتصاد والتبادلات التجارية، موضحاً من يطلع على نص مشروع القانون يستنتج بسهولة أن هذا المشروع وضع فقط لشرعة الزام التجار في تسجيل عمالهم في التأمينات الاجتماعية. وأضاف ملندي: رغم إنني أوافق على تسجيل العمال في التأمينات لكن هذه المادة ليس مكانها في مشروع القانون، ولها مكان آخر، مقترحاً إعادة المشروع إلى اللجنة مرة أخرى.

القانون الحالي المطبق جيد باعتبار أنه واسع، بينما بين زميله ماهر قاورما أنه مضي عليه أكثر من ٦٠ عاماً، متسائلاً هل تغير مدد الزمن للانتخابات هو تطور؟ وهل اشتراط الشهادة الإعدادية بدلاً من محو الأمية لأعضاء غرف التجارة هو تطور؟ ولفت النائب مجيب الرحمن السندي إلى أن القانون يحتاج إلى دراسة أكثر وخصوصاً أنه تم تعديل نحو ٢٩ مادة وهذا الرقم كبير وبالتالي المشروع غير ناضج ويجب إعادته إلى الحكومة، معتبراً أن التركيز على موضوع التأمينات لا يطور التجارة السورية، فيجب وضع تشريع قابل للحياة وأن يعيش ٦٠ عاماً كما عاش القانون الحالي. ورأى زميله محمد ماهر موقع أن مشروع القانون خطوة نوعية ولو رأى بعض الزملاء أنه بحاجة إلى التطوير أكثر فليتم إقرار هذا المشروع ومن ثم البحث عن آلية أفضل لتطويره نحو الأعلى. ورأى النائب موسى الإبراهيم أن هذا القانون جاء متناسباً مع فكرة التطوير والتحديث التي أطلقها الرئيس بشار الأسد، مشيراً إلى أنه تمت دراسة مشروع القانون بشكل مستفيض

وقبل البدء في إقرار مواد المشروع أبدى العديد من الأعضاء رأيهم فيه، فأكد النائب خليل طعمة نائب العاملين في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على شيطنة فئة التجار ونعتمهم بأبشع الصفات والنعوت، مضيفاً: لا أرى هنا أن أخذ دور المدافع عنهم ولكن أريد أن أسأل هل الحل في الإلقاء اللوم على جهة ما بدلاً من حل المشاكل والصعوبات وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتأمين ما يلزم تأميناً لهم حياة كريمة. وفي مداخلة له تحت القبة رأى طعمة أن هذا

**المجلس يصوت على إعادة مادتين إلى اللجنة المختصة**

**وزير «التجارة الداخلية»:**

**١٢٣ ألف تاجر في سورية**  
**الندن: أطالب بإعادة المشروع إلى الحكومة**  
**موقع: مشروع القانون خطوة نوعية**

وبين القانون أن وزير الأشغال العامة والإسكان يصدر قرارات تشكيل اللجان اللازمة لجرد الموجودات والمطالب وتحديد قيمتها، كما يصدر التعليمات التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

كما وافق المجلس على مشروع قانون متضمن آلية تعيين المعيدين في المؤسسات التعليمية الخاصة فنصت المادة الأولى من القانون على أنه تلتزم المؤسسة التعليمية الخاصة بوضع خطة زمنية لتعيين أعضاء هيئة تدريسية متفرغين كلياً وفق قواعد الاعتماد العلمي، موضحاً أنه يشترط في أعضاء الهيئة التدريسية ألا يكونوا من أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات الحكومية أو موظفين أو عاملين في جهات عامة. وتضمنت المادة الثانية أنه يحق للمؤسسة التعليمية الخاصة تعيين معيد واحد في كل اختصاص أو قسم يمنح درجة الإجازة في كل عام دراسي وإيفاده إلى الجامعات الحكومية بقرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي مع مراعاة أن يحقق الحد الأدنى لمعدل القبول في الدراسات العليا في الجامعة الحكومية الموفد إليها في عام الإيفاد وأن يكون من السوريين أو من في حكمهم ولا يتجاوز ٢٨ من العمر للماجستير و٣٤ للدكتوراه في عام الإيفاد، إضافة إلى أنه يجب أن يحقق الشروط المحددة في اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات للقبول في درجتي الماجستير والدكتوراه. وبينت المادة الثالثة أنه يوفد المعيد للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، في حين نصت المادة الرابعة أنه تلتزم المؤسسة التعليمية الخاصة بدفع جميع المستلزمات المالية للموفد.

وبينت المادة الخامسة أنه يلتزم الموفد بعد حصوله على المؤهل العلمي المطلوب بالعمل في المؤسسة التعليمية الخاصة بصفة الموفد لمدة لا تقل عن ضعف مدة الإيفاد، مشيرة إلى أنه إذا استنكف الموفد عن الدراسة أو أنهى علاقته بالمؤسسة يفصل من الدراسة ويسد الالتزامات المالية المترتبة بذمته تجاه المؤسسة الموفدة وفق العقد المبرم معها. ولقبت المادة التي تلها إلى أنه لا يحق للموفد بعد حصوله على الخاصة الموفد لأجلها العمل في جامعة كسوية أو أي جهة عمل أخرى إلا بعد إنهاء التزام تجاه المؤسسة التعليمية الخاصة التي أوفدته. ولقبت المادة السابعة إلى أنه يجوز للمؤسسة التعليمية الخاصة تعيين معيدين من الطلاب المسجلين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في الجامعات الحكومية كما يجوز للمؤسسة التعليمية الخاصة تعيين معيدين وإيفادهم خارجياً إلى جامعات معتمدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للحصول على المؤهل العلمي المطلوب للتعيين في عضوية الهيئة التدريسية، في حين أشارت المادة الثامنة إلى أن التعليمات التنفيذية تصدر من وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

**إلغاء الاتحادات السكنية**  
ووافق المجلس على مشروع القانون الخاص بإلغاء الاتحاد العام للتعاون السكني فقص القانون أنه يلغى الاتحاد والاقتصاد والاتحادات التعاونية في المحافظات المشكلة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩٩ لعام ٢٠١١.

وأكد المشروع أن وزارة الأشغال العامة والإسكان تحل محل الاتحاد والاتحادات في المحافظات بكل ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات وتؤول الأموال المنقولة وغير المنقولة إلى الوزارة، مشيراً إلى أنها تتولى كل المهام الموكله للاتحاد العام والاتحادات في المحافظات المنصوف عليها في المرسوم التشريعي رقم ٩٩.

المشروع هو أقل بكثير ممن هو مطلوب، مطالباً بإعادته إلى الحكومة ليتم الارتقاء به إلى مستوى القوانين الحالية. وأكد طعمه أنه من الواجب تطوير عمل مناخ العمل نفسه بما يعكس على حياة المواطن وليس أن يكون المعيار هو نجاح الوزارة في عدد الضبوط وإغلاق المحلات، مشيراً إلى أن الهدف تطوير البلد وليس القانون فقط. وأكد النداف أن القانون سعت إلى تطوير القانون وأنا أؤيد هذا السعي ولكن هذا المشروع كما جاء من الحكومة لا يواكب التطور الكبير في التجارة والاقتصاد والتبادلات التجارية، موضحاً من يطلع على نص مشروع القانون يستنتج بسهولة أن هذا المشروع وضع فقط لشرعة الزام التجار في تسجيل عمالهم في التأمينات الاجتماعية. وأضاف ملندي: رغم إنني أوافق على تسجيل العمال في التأمينات لكن هذه المادة ليس مكانها في مشروع القانون، ولها مكان آخر، مقترحاً إعادة المشروع إلى اللجنة مرة أخرى.

وقبل البدء في إقرار مواد المشروع أبدى العديد من الأعضاء رأيهم فيه، فأكد النائب خليل طعمة نائب العاملين في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على شيطنة فئة التجار ونعتمهم بأبشع الصفات والنعوت، مضيفاً: لا أرى هنا أن أخذ دور المدافع عنهم ولكن أريد أن أسأل هل الحل في الإلقاء اللوم على جهة ما بدلاً من حل المشاكل والصعوبات وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتأمين ما يلزم تأميناً لهم حياة كريمة. وفي مداخلة له تحت القبة رأى طعمة أن هذا

وقبل البدء في إقرار مواد المشروع أبدى العديد من الأعضاء رأيهم فيه، فأكد النائب خليل طعمة نائب العاملين في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على شيطنة فئة التجار ونعتمهم بأبشع الصفات والنعوت، مضيفاً: لا أرى هنا أن أخذ دور المدافع عنهم ولكن أريد أن أسأل هل الحل في الإلقاء اللوم على جهة ما بدلاً من حل المشاكل والصعوبات وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتأمين ما يلزم تأميناً لهم حياة كريمة. وفي مداخلة له تحت القبة رأى طعمة أن هذا

وقبل البدء في إقرار مواد المشروع أبدى العديد من الأعضاء رأيهم فيه، فأكد النائب خليل طعمة نائب العاملين في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على شيطنة فئة التجار ونعتمهم بأبشع الصفات والنعوت، مضيفاً: لا أرى هنا أن أخذ دور المدافع عنهم ولكن أريد أن أسأل هل الحل في الإلقاء اللوم على جهة ما بدلاً من حل المشاكل والصعوبات وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتأمين ما يلزم تأميناً لهم حياة كريمة. وفي مداخلة له تحت القبة رأى طعمة أن هذا

وقبل البدء في إقرار مواد المشروع أبدى العديد من الأعضاء رأيهم فيه، فأكد النائب خليل طعمة نائب العاملين في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على شيطنة فئة التجار ونعتمهم بأبشع الصفات والنعوت، مضيفاً: لا أرى هنا أن أخذ دور المدافع عنهم ولكن أريد أن أسأل هل الحل في الإلقاء اللوم على جهة ما بدلاً من حل المشاكل والصعوبات وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتأمين ما يلزم تأميناً لهم حياة كريمة. وفي مداخلة له تحت القبة رأى طعمة أن هذا

## السباحة في الديون لا تصادون من اللاذقية بشكوى الضم وحيلان الديناميت، السالم لـ «الوطن»: إجراءات جديدة لتسهيل عملهم وتحقيق العدالة بينهم

**اللاذقية - صبير سمير محمود**  
يعاني معظم صيادي اللاذقية من قلة الموارد في ظل غلاء المعيشة الذي لم يرحم أصحاب المهن الفقيرة، وأكد أحد الصيادين لـ «الوطن» أن أرباح أي تجارة تزيد بالتوازي مع ارتفاع الأسعار إلا الصيد البحري «فكل يوم نسبح بمعدل خطوة إلى الوراء لنغرق في الديون أكثر فأكثر»، على حد تعبيره.

معاناة الصيادين تزداد مع عدم التنفيذ، مشيراً إلى التركيز على واقع الطاقة والعرض وذلك بأن تكون المسامك نموذجية من جميع النواحي إلى الواقع المزري للعمل في الشتاء مع توقف حركة الصيد لأيام وأحياناً لأكثر من شهر بشكل متقطع طوال «فصل العواصف»، مضيفاً إن اللغة الشتوية بمعدل صفر ربح بعد تقاسم أكثر من طرف «تجار وسماسرة» لسعر السمكة خلال عملية المزار في ساحة السمك. ورغم ازدياد سعر كيلو السمك لأكثر من ١٢ ضعفاً بين مرحلة قبل الأزمة وخلالها وحتى الآن، إلا أن ربح الصياد يمثل من «السمك ذنبه» كما ذكر أحد الصيادين، موضحاً أن عملية البيع في المزادات كالتحاد بين الصياد والأطراف المقابلة له من تجار وسماسرة وحتى «شبيعة»، معتبراً أن التسعير يتم رغمًا عن الصياد ودون مناقشته ليبقي الحلقة الأضعف في الزيادة السعرية كيفما تم حسابها. ويرجع صياد آخر معاناة زملائه في المهنة إلى عدم تحقيق العدالة فيما يخص طرق الصيد، موضحاً أن هناك من يصطاد عبر «الديناميت» والغاز وكل ما يلزم لتنظيم العمل.

## نصف إنتاج الحمضيات يضيع «هباء منثوراً».. وتحرك المصدرين مازال «هزيلاً» حمدان لـ«الوطن»: أكثر من مليون طن إنتاج سنوي لم يصدر منه سوى ٧٠ ألفاً.. والمزارع «الحلقة الأضعف»؟



وإجراءات جديدة لتسهيل عملهم وتحقيق العدالة بينهم

**من يقرأ المشروع يستنتج بسهولة أنه وضع فقط لشرعة إلزام التجار بتسجيل عمالهم في التأمينات**

**ملندي:**  
من يقرأ المشروع يستنتج بسهولة أنه وضع فقط لشرعة إلزام التجار بتسجيل عمالهم في التأمينات

المدخلات هزيلة «لا تغني المزارع ولا تسمن من جوعه» على الإطلاق. وأضاف: إن كلفة إنتاج الكيلو من الحمضيات على الشجرة تصل إلى ٣٥ ليرة فقط، وتعتبر أقل كلفة لإنتاج الحمضيات على مستوى العالم، في حين تذهب التكاليف الكبيرة إلى أجور النقل والتوزيع والعبوات واليد العاملة بالقطاف وأجور المشاغل ورسوم الشحن والتخليص والتبريد وغيرها، ليصل سعر الكيلو إلى المستهلك بهامش ربح بسيط أو خسارة، فيما لو تم احتساب الكلف مقارنة بالبرود، مؤكداً أن مصير الكميات المتبقية هو «الهدر»، علماً أن أهم عقبة تواجه ملف الحمضيات ترتبط بالتصدير، مضيفاً: من المفترض وجود دعم أكبر وتحرك ملموس من المصدرين، وتابع: أن بعض المصدرين لا يربحون العمل في هذا الملف أو «ليس لديهم بعد نظن» للاستفادة المظلي منه.

وقال: إن أحد التجار اللبنانيين استغرب في زيارته لسورية، بأن كلفة تصدير البراد إلى إحدى الدول العربية قد تصل إلى ١٤ ألف دولار، في حين تكلف ٦ آلاف دولار فيما لو صدرت إلى ألمانيا؟! وأوضح مدير مكتب الحمضيات أن إنتاج الحمضيات يتركز في الشريط الساحلي بمساحة ١٠ كم، علماً أن وجهة التصدير انحصرت خلال الفترة السابقة إلى العراق وبكلف مرتفعة تفوق الـ ١٠ آلاف دولار للبراد الواحد. في السياق أظهرت نتائج الاختبارات لثمار حمضيات (يوسفي كلمنتين) مأخوذة من إحدى المزارع الممتزمة ببرنامج الخدمة والمحافظة، أن أكثر من ٨٠٪ من الحمضيات السورية خالية من ١١٦ مادة كيميائية تدخل في تركيب المبيدات الحشرية والفطرية ومبيدات الأعشاب أي أنها خالية من جميع هذه المواد الضارة بالصحة، علماً أن تنفيذ هذه الاختبارات تم بالتعاون مع شركة CCPB المسجلة في سورية لمنح شهادات الجودة للمنتجات الزراعية، وذلك في أحد المخابر المعتمدة خارج سورية والحاصل على شهادة ISO 17025 المعترف بها عالمياً. وأشار حمدان إلى أن التقرير أكد أن النتائج مقبولة حسب معايير Codex وحسب معايير الاتحاد الأوروبي EC396/200٩ وتعديلاته، حتى أنها تتفق عليها.

وقال حمدان إن هذه النتيجة يمكن البناء عليها بشكل خيالي وبقوة خارج القطر، وخاصة في مجال التصدير الخارجي لأسواق جديدة تتطلب مواصفات جودة عالية وبأسعار جيدة، مضيفاً: